عبدالله: ما إنجازات شركة مشاريع التكنولوجيا الوطنية؟

وجه النائب د.خليل عبدالله، سؤالا الى نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير المالية ووزير النفط بالوكالة انس الصالح، جاء فيه ما يلي:

تأسست شركة مشاريع التكنولوجيا الوطنية (NTEC) في نوفمبر عام 2002 وبدأت تشغيليا في أواخر عام 2004، وأسست بقرار من قبل مجلس الوزراء كشركة تابعة ومملوكة بالكامل لهيئة الاستثمار الكويتية (KIA) بغرض خدمة نقل التكنولوجيا مع تمتعها بجميع مزايا القطاع الخاص من خلال شركاتها الخمس التي أسست من قبل وزارة التجارة لتحقيق أهداف الشركة الأم (NTEC) وفي هذا الشأن:

يرجى إفادتي وتزويدي بما يلي: -

1 - ما إنجازات شركة «NTEC» في تحقيق أهداف تأسيسها بعد مرور ما يقارب 12 عاما على بدء أعمال الشركة وتشغيلها؟ وهل ساهمت الشركات الخمس التابعة لها في تحقيق هذه الأهداف؟

2 - ما التكنولوجيات التي تم نقلها والاستفادة منها منذ تأسيس شركة «NTEC» وحتى تاريخ طرح هذا السؤال؟

3 - ما الهدف من تأسيس شركة لإدارة الموارد البشرية للشركات التابعة للشركة الأم (NTEC) على الرغم من قدرة كل شركة من الشركات التابعة للشركة الأم على إدارة مواردها البشرية بصورة مباشرة دون اللجوء إلى طرف ثالث يدير ويطور مواردها البشرية؟

4 - إفادتي بشرح تفصيلي وعلمي وتقني يوضح الأسباب لتأسيس شركة لإدارة الموارد البشرية، والإفصاح عن قيمة تأسيس هذه الشركة وتكاليفها السنوية.

د.خليل عبدالله

ما الشرح التفصيلي والعلمي والتقني لأسباب تأسيس شركة لإدارة الموارد البشرية؟ وما قيمة تأسيس هذه الشركة وتكاليفها السنوية؟

هل توجد رقابة من ديوان المحاسبة على الشركات التابعة للشركة الأم؟

5 - تزويدي بكشف يوضح عدد العاملين بشركة الابتكار GIC إحدى شركات «NTEC» ومسمياتهم الوظيفية وتخصصاتهم العملية وسنوات الخبرة العملية قبل العمل بهذه الشركة ومرتباتهم الشهرية والمزايا المالية التي يحصلون عليها سنويا وتحديد نسبة العمالة الكويتية والعمالة الوافدة بالشركة وتوضيح إن كانت هذه النسب مسموح بها لدى النظم المعتمدة والمعمول بها بالهيئة العامة للقوى العاملة ووزارة الشؤون الاجتماعية والعمل مع توضيح سبب كون بعض القياديين بإدارة الشركة غير كويتيي الجنسية.

6 - تزويدي بكشف بعدد العاملين بكل من الشركة الأم (NTEC) والشركات التابعة لها كل على حدة، موضحا في كل منها المسميات الوظيفية للعاملين ومؤهلاتهم العلمية وخبراتهم العملية ورواتبهم الشهرية والمزايا المالية التي يحصلون عليها وجنسياتهم وتوضيح نسبة العمالة الوطنية مقارنة بالوافدين في كل شركة على حدة.

7 - كم قيمة شراء النظام الالكتروني لإدارة نظام الشؤون الإدارية؟ وهل تم استجلاب عروض أسعار والترسية على اقل أسعار؟ إذا كانت الإجابة بنعم يرجى تزويدي بجميع المستندات الدالة على ذلك، أما إذا كانت الإجابة بالنفي فلماذا لم يتم العمل بهذا الإجراء؟

8 - كشف بأسماء كل من خضع لدورة تدريبية من موظفي شركة «NTEC» والشركات التابعة لها سواء الدورات الخارجية أو المحلية، ونوع كل دورة وقيمتها ومصروفاتها شاملة مصاريف النقل والإقامة وتوضيح مدى الاستفادة والحاجة لكل دورة على حدة، وذلك منذ تأسيس الشركة الأم والشركات التابعة لها وحتى تاريخ طرح هذا السؤال.

9 - ما آلية الرقابة على الشركات التابعة لشركة المشاريع التكنولوجيا الوطنية «NTEC» من حيث اختيار المشاريع والتدقيق المالي والإداري ونظام المتابعة والمحاسبة ضمن القوانين والسياسات الحكومية؟

10 - هل توجد رقابة من ديوان المحاسبة على الشركات التابعة للشركة الأم (NTEC) من الناحية الإدارية والمالية أو من قبل وزارة المالية؟ إذا كانت الإجابة بالنفي - فما الأسباب؟ وما الآلية المعتمدة للمراقبة الإدارية والمحاسبية على الشركات التابعة؟ وهل يجوز توزيع رأس المال على الشركات التابعة حسب نظام تأسيسها وإنشائها؟ وما مدى مشروعية وقانونية هذا الإجراء؟

11 - ما أسباب عدم خضوع شركة «NTEC» والشركات التابعة لها لرقابة إدارة الفتوى والتشريع ولجنة المناقصات المركزية في إدارتها للمشاريع والمناقصات؟

12 - ما الآلية المعتمدة والمعمول بها في الشركة الأم (NTEC) والشركات التابعة لها في اختيار وتعيين الرؤساء التنفيذيين وذلك في كل منها على حدة؟ مع تزويدي بكشف يتضمن عدد وأسماء الرؤساء التنفيذيين بالشركة الأم والشركات التابعة لها كل على حدة وجنسياتهم ومؤهلاتهم العملية وسنوات الخبرة العملية ورواتبهم الشهرية ومكافآتهم السنوية وباقي المزايا المالية التي يتمتعون بها والإنجازات التي حققها كل منهم في موقع عمله حتى تاريخ طرح هذا السؤال.

الزلزلة: موظفو كاونترات المطار يعطون نظرة سوداوية عن الكويت وأهلها

قال النائب د. يوسف الزلزلة ان المطار يعتبر النقطة الأولى التي يعرف منها الزائر للكويت انه في بلد كريم طيب، لكن يبدو ان موظفي كاونترات الجوازات في المطار يصرون على اعطاء القادمين للكويت نظرة سوداوية من خلال تصرفاتهم الرعناء والتي تدلل على عدم معرفتهم بأقل مبادئ التعامل مع الجمهور.

وقال الزلزلة في تصريح صحافي: لذلك نقترح على وزارة الداخلية اخذهم الى دبي للتعلم من موظفي مطار دبي كيفية التعامل الراقي مع الناس والذي يدلل على رقي البلد واهله، كما نقترح على مسؤول المنافذ بالمطار منع الموظفين من استخدام موبايلاتهم اثناء عملهم لأن الواضح ان 95٪ من اوقات هؤلاء الموظفين على الموبايل والباقي لاداء عملهم، فهل وصلت الفكرة لمسؤولي الداخلية؟

د. يوسف الزلزلة

الطريجي يسأل عن الباحثين والمستشارين القانونيين غير الكويتيين في مؤسسة البترول

وجّه النائب عبدالله الطريجي سؤالا برلمانيا الى نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير المالية ووزير النفط بالوكالة أنس الصالح جاء فيه: تمت ترسية المناقصة الخاصة بمرفق إنتاج الجوارسية على شركة المشاريع التجارية العربية ذ.م.م «شامبر جبر» وتم إلغاء المناقصتين الأخريين وطرحهما في ممارسة جديدة رقم (RFP - 2037534) وعليه يرجى بيان التالي:

عبدالله الطريجي

الشركات التي تم استدعاؤها للمناقصة، وكم عدد المشاركين الفعليين في المناقصة؟ بيان موجز عن الخبرات السابقة لهذا النوع من المشاريع للشركة التي تمت ترسية المناقصة عليها، في كراسة المناقصة بند ينص على عدم ترسية أكثر من عقد واحد على شركة واحدة، وقد تمت ترسية مناقصة على شركة المشاريع التجارية العربية ذ.م.م، وهل ستتم ترسية المناقصة مرة أخرى على نفس الشركة اذا جاءت بأقل الأسعار بما يتنافى مع تعليمات وشروط المناقصة؟

نرجو تزويدنا بمحاضر اجتماع لجنة المناقصات المركزية بخصوص ترسية المناقصة المذكورة وإعادة طرح الحزمتين الملغاتين.. وهل تمت الترسية بالأغلبية ام بالاجماع؟ مع تزويدي بصورة من المحضر، وما رأي ممثل وزارة النفط في ذلك الاجتماع؟ وهل موافقته ضرورية للترسية ام لا؟

وفي سؤال آخر للصالح قال الطريجي: يرجى تزويدي بقائمة جميع الباحثين والمستشارين القانونيين غير الكويتيين وجنسياتهم الذين يعملون في مؤسسة البترول الكويتية وسنوات الخدمة بما في ذلك رواتبهم وبياناتهم وأي امتيازات مادية ونسخ عن شهاداتهم العلمية، إضافة الى من تم الاستغناء عن خدماتهم وأسبابه خلال العامين الماضيين، وهل هناك من صدر قرار بإعفائه أو إنهاء عقده وتم التراجع عن القرار؟ ومن هو المسؤول في مؤسسة البترول ومسماه الوظيفي عن عدم تنفيذ قرار الاستغناء؟ وأسباب عدم تنفيذ قرار إنهاء الخدمة. يرجى توضيح اجراءات المؤسسة المتبعة في تعيين الموظفين غير الكويتيين، وهل يتمتع المستشارون القانونيون غير الكويتيين بنفس ميزات نظرائهم من الكويتيين من حيث حضور الدورات الخارجية والمهمات الرسمية؟

كما يرجى تزويدي بعدد المستشارين والباحثين القانونيين الكويتيين الذين تم تعيينهم خلال العامين الماضيين وبياناتهم ومسمياتهم الوظيفية وامتيازاتهم المالية ورواتبهم.

ما شروط منح الإقامة للوافد وفق المادة 24؟

وجه النائب د.عبدالله الطريجي سؤالا لنائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية الشيخ محمد الخالد جاء فيه: ما هي الشروط والضوابط التي تمنح الإقامة للوافد وفق المادة 24؟ مطالبا بتزويده بجدول يوضح أعداد الجنسيات موزعة على المحافظات، ممن تم منحهم الإقامة وفق المادة 24، وما مدة سريان إقامة المادة 24 وهل تمنح لمرة واحدة وهل تتم دراسة الشروط والضوابط مرة أخرى عند التجديد، وهل إذا كان منح المادة 24 لبعض من يقدم الوضع المالي له فكيف يتم التحقيق في كيفية الحصول على هذه الأموال.

وتابع في سؤاله: ولوحظ حصول بعض رجال الدين على الإقامة وفق المادة 24، فهل هذه الشريحة مستثناة في الحصول على الاقامة وفق المادة 24، وما مبررات استثنائهم وما الجهة التي تحدد أنهم من رجال الدين؟

«الميزانيات»: صندوق المشروعات الصغيرة لم يحقق الغرض من إنشائه في عام 2013

قال رئيس لجنة الميزانيات والحساب الختامي النائب عدنان عبدالصمد ان اللجنة اجتمعت لمناقشة ميزانية الصندوق الوطني لرعاية وتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة للسنة المالية 2017/2016 بحضور وزير التجارة والصناعة وتبين لها ما يلي:

اولا: عدم تحقيق الجهةالغرض منذ انشائها في سنة 2013

تبين للجنة انه رغم مرور ثلاث سنوات تقريبا على انشاء الصندوق الا انه لغاية الآن لم يتم مباشرة اختصاصاته التي انشئ من اجلها، وتباينت الاسباب من تأخر اعتماد الهيكل التنظيمي من مجلس الخدمة المدنية والذي استغرق عاما كاملا تخللته اجتماعات ومباحثات بين ديوان الخدمة المدنية والصندوق الى تأخر مجلس الادارة في تهيئة البنية الاساسية من اجراءات واعتماد القرارات المنظمة لانطلاق اعمال الصندوق. وأفاد وزير التجارة انه منذ توليه الحقيبة الوزارية وهو يعمل باتجاه تفعيل الصندوق وتسهيله كافة العقبات في سبيل تحقيق الصندوق الغرض من انشائه، وانه تم حاليا اعتماد العقد النموذجي الموقع بين الصندوق والمبادر وذلك كأول خطوة في الاتجاه الصحيح.

ثانيا: تمسك رئيس الصندوق بنصوص القوانين مما يؤدي الى عدم التعاون مع الجهات الرقابية ولجنة الميزانيات والحساب الختامي

كان الصندوق يرفض رقابة الديوان استنادا الى تفسيره لنصوص قانون انشائه بعكس ديوان المحاسبة الذي كان يرى خضوعه لرقابة الديوان بناء على توصية اللجنة والتي اقرها المجلس، تعهد الوزير امام اللجنة بإرسال الميزانية التشغيلية الرأسمالية المتعلقة بأنشطة الصندوق الرئيسية الى اللجنة للاسترشاد بها عند اقرار الميزانية الادارية.

عدنان عبدالصمد

تبين للجنة أن ديوان المحاسبة بسبب الخلاف الحاصل بين إدارة الصندوق والديوان لم يمارس صلاحياته بشكل كامل حيث سجل الديوان سبع ملاحظات على الصندوق

ثالثا: مستوى الجدية للصندوق في تسوية ملاحظاته وفعالية نسبية لادارة التدقيق الداخلي

تبين للجنة ان ديوان المحاسبة بسبب الخلاف الحاصل بين ادارة الصندوق والديوان لم يمارس صلاحياته بشكل كامل بل كان الفحص بشكل عام، حيث سجل الديوان سبع ملاحظات على الصندوق لم تتم تسوية اي منها باستثناء ملاحظتين تم حلها بشكل جزئي تتعلق بتعاون الجهة وتزويدها الديوان ببعض المستندات.

وفيما يخص ادارة التدقيق الداخلي ورغم اعتمادها في الهيكل الا انه لم يتم تعيين الكادر الوظيفي لها وعدم مباشرتها اعمالها حتى تاريخه.

رابعا: عدم تعيين مدقق خارجي للصندوق

تبين للجنة عدم تعيين مجلس الادارة للصندوق مكتب تدقيق خارجي لتدقيق البيانات المالية والمصروفات التي يتم صرفها من الميزانية (التشغيلية الرأسمالية) على الرغم من ادراج اعتمادات مالية في ميزانية الصندوق لهذا الغرض منذ السنة الاولى لإنشائه، وهو ما يعد قصوراً واضحا من قبل مجلس الادارة تجاه الرقابة على المال العام.

خامسا: شؤون التوظيف

افاد ممثل الصندوق بأن سبب التأخر في التعيين هو تأخر اعتماد الهيكل التنظيمي من قبل مجلس الخدمة المدنية بالاضافة الى انه تم قبول جميع المتقدمين المستوفين للشروط وعددهم 81 شخصا في حين رفض 40 منهم العمل لدى الصندوق لعدم قناعتهم بالعرض المالي المقدم لهم حسب افادة ممثل الصندوق، الا ان رئيس اللجنة افاد بأن الرفض يمكن ان يكون من ذوي الخبرة الذي يتمتعون بمميزات افضل في وظائفهم الحالية، لكن من غير المنطقي رفض حديثي التخرج للوظيفة، خاصة ان الكادر المالي للصندوق هو نفس كادر الهيئة العامة للاستثمار، وهو يعتبر من الكوادر التي عليها طلب من قبل الباحثين عن العمل والذين يشكلون طوابير البطالة على ابواب الخدمة المدنية. في حين لاحظت اللجنة التوجه الى تعيين غير كويتيين بحجة عدم توافر اختصاصات معينة في الكادر الوطني، الا انها شددت على ان يتم الاعلان اولا عن الوظيفة للكويتي وان لم تنطبق الشروط على احد يسمح لغير الكويتي على ان يلزم غير الكويتي بتدريب كويتيين لتأهيلهم لتسلم مهام الوظيفة في فترة لا تتجاوز الثلاث سنوات.

سادسا: طبيعة المشروعات التي يستهدف دعمها الصندوق

حول هذا الموضوع تبين للجنة ان اغلب المشاريع التي تمت الموافقة عليها وعددها 59 مشروعا لغاية الآن هي مشاريع تندرج في قطاع الاغذية باستثناء 10 مشاريع من مركز صباح الاحمد للابداع، حيث اكدت اللجنة على ضرورة ان توجه اللجنة المبادرين الى قطاعات اخرى، حيث يكون لديها خطة استراتيجية تتمثل في التوزيع الامثل للمشاريع المدعومة من الصندوق على مستوى قطاعات السوق المختلفة مما يساعد على رفع الناتج القومي للدولة، بالاضافة الى خلق فرص وظيفية للكويتيين الباحثين عن العمل.